

57٪ من إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني هي عملة وودائع

## إعلان النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين نهاية الربع الرابع من العام 2025

# 10,720 مليون دولار صافي رصيد وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الرابع من العام 2025

غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، واستثمارات أخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، والقروض، والعملة والودائع وأي أصول أو خصوم أخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية التي تعرف على أنها الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك المركزية/ السلطات النقدية لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، والتي تندرج ضمن جانب الأصول فقط. أما الدين الخارجي فيمثل سجلاً لأرصدة الدين المستحقة على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح غير المقيمين، بما في ذلك القروض من غير المقيمين وودائع غير المقيمين المودعة في القطاع المصرفي في فلسطين، والسندات الفلسطينية المشتراة من قبل غير المقيمين، ومعاملات الدين التي تتم بين الشركات غير المقيمة وتلك التابعة والمنتسبة في فلسطين، وأية التزامات أخرى على الاقتصاد الفلسطيني غير التي ذكرت. ويتم الحصول على بيانات الدين الخارجي من جانب الخصوم في منظومة وضع الاستثمار الدولي (بنود الدين)، وذلك استناداً إلى دليل إحصاءات الدين الخارجي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2003، والمتوائم مع دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة.

الربع السابق. توزعت بين دين على القطاع الحكومي بنسبة 64٪ (لصالح مؤسسات خارجية مالية عربية ودولية، من أهمها صندوق الأقصى والبنك القطري الوطني والبنك الدولي)، وقطاع البنوك بنسبة 33٪ (ودائع غير المقيمين في المصارف العاملة في فلسطين)، والقطاعات الأخرى (الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والمؤسسات الأهلية، والأسر المعيشية) بنسبة 2٪. والاقتراض بين الشركات التابعة المنتسبة بنسبة اقل من 1٪. يشار إلى أن وضع الاستثمار الدولي يمثل سجلاً لأرصدة استثمارات المقيمين في فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) المستثمرة في الخارج تحت مسمى (الأصول) من جهة، وأرصدة الاستثمارات المملوكة للمقيمين خارج فلسطين (الأفراد والشركات والحكومات) والمستثمرة في فلسطين تحت مسمى (الخصوم) من جهة أخرى، وتقسّم هذه الأصول والخصوم (استناداً إلى «دليل إعداد ميزان المدفوعات» الطبعة الخامسة والصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993) إلى استثمار مباشر (استثمار بـ10٪ فأكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات حافظة (استثمار بأقل من 10٪ من رأسمال مؤسسة

قد بلغ 17,358 مليون دولار، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 2٪، واستثمارات حافظة 10٪، واستثمارات أخرى 77٪ (أهمها العملة والودائع)، وأصول احتياطية 11٪. وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 6,638 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 57٪ (وأهمها بنوك وشركات تأمين وشركات اتصالات مملوكة لغير مقيمين إضافة إلى مبانى مملوكة لأسر غير مقيمين، حيث بلغت قيمته 3,770 مليون دولار)، واستثمارات حافظة 11٪، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) بحوالي 32٪.

**استقر رصيد الدين الخارجي الحكومي عند حوالي 1.3 مليار دولار نهاية الربع الرابع 2025**  
وأشارت النتائج الأولية إلى أن إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية قد بلغ حوالي 2,125 مليون دولار في نهاية الربع الرابع 2025 بانخفاض بلغت نسبته 2٪ مقارنة مع

**رام الله- الحياة الجديدة-** أصدر الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين كما هي في نهاية الربع الرابع 2025، وذلك ضمن الإصدار الدوري لوضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي لفلسطين، والذي يمثل استمراراً للجهود المشتركة التي تقوم بها المؤسسات.

وأشارت النتائج الصادرة اليوم الخميس، إلى أن التفاوت بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية) لا يزال كبيراً وبقيمة بلغت 10,720 مليون دولار.

وجاء في النتائج، أن 57٪ من إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني هي عملة وودائع نهاية الربع الرابع 2025 وذلك بسبب عدم وجود عملة وطنية فلسطينية، كما ارتفعت المستحقات على إسرائيل من اموال المقاصة بحوالي 18٪ عن الربع السابق.

وفي هذا السياق تشير النتائج إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج

## سلطة الأراضي تطلق حملة تحديث بيانات سندات التسجيل في رام الله والبيرة والخليل ونابلس

خطوة مهمة نحو تعزيز موثوقية السجل العقاري، مشيراً إلى أن تحديث بيانات المواطنين، وخاصة إضافة رقم الهوية، يسهم بشكل مباشر في الحد من حالات التزوير وانتحال الشخصية، ويسهم في تسريع إنجاز المعاملات العقارية في مختلف دوائر سلطة الأراضي ومؤسسات الدولة. وأضاف أن سلطة الأراضي تعمل وفق خطة متكاملة لتحديث قواعد البيانات وتطوير الخدمات الإلكترونية، بما يواكب التحولات الرقمية ويعزز من كفاءة العمل، داعياً المواطنين في المحافظات المشمولة إلى المبادرة بتحديث بياناتهم وعدم التأخير، لما لذلك من أثر مباشر في حماية حقوقهم وتسهيل معاملاتهم المستقبلية. ودعت سلطة الأراضي المواطنين في المحافظات المذكورة إلى التوجه إلى دوائر تسجيل الأراضي، وإحضار الوثائق الرسمية اللازمة، وتقديم الطلبات وفق النماذج المعتمدة، مع التأكيد أن هذه الخدمة تقدّم مجاناً.

**رام الله- الحياة الجديدة-** أعلنت سلطة الأراضي، أمس الخميس، عن بدء تنفيذ حملة لتحديث بيانات سندات التسجيل، بما يشمل إضافة أرقام الهويات، في محافظات رام الله والبيرة، والخليل، ونابلس كمرحلة أولى، على أن يتم تعميم الحملة خلال الفترة المقبلة لتشمل باقي محافظات الوطن، وذلك في إطار جهودها المستمرة لتعزيز دقة السجلات العقارية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضحت سلطة الأراضي، في بيان، أن هذه الخطوة تأتي انسجاماً مع توجهاتها نحو تطوير منظومة العمل العقارية، والارتقاء بجودة البيانات، بما يضمن حماية الحقوق والحد من الإشكالات القانونية المرتبطة بتشابه أو اختلاف الأسماء، إضافة إلى دعم التحول الرقمي وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية التي تعتمد على رقم الهوية. وأكد رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي أن إطلاق هذه الحملة يشكل

## اعتماد صندوق تطوير وإقراض البلديات كشريك رئيسي لدى صندوق المناخ الأخضر

**سيؤول- الحياة الجديدة-** اعتمد صندوق المناخ الأخضر، أمس الخميس، صندوق تطوير وإقراض البلديات كمؤسسة وصول مباشر وشريك رسمي للصندوق. وأشارت سلطة جودة البيئة إلى أن القرار حظي بتأييد ودعم مباشر عدد من أعضاء مجلس الإدارة، من بينهم الرئيس المشارك لمجلس صندوق المناخ ممثل دولة مالي، والمجموعة العربية ممثلة بالمملكة العربية السعودية، وذلك بناءً على طلب من دولة فلسطين من خلال سلطة جودة البيئة، التي تعد نقطة الاتصال الوطنية لدى صندوق المناخ الأخضر، إضافة إلى مثلي باكستان وأستراليا.

وجاء القرار خلال الاجتماع رقم (44) لمجلس إدارة الصندوق المنعقد خلال الفترة من 25-26 آذار الجاري. ويعد هذا الاعتماد، وهو الأول من نوعه في فلسطين، خطوة نحو تعزيز فرص الوصول إلى التمويل المناخي، في ضوء الجهود التي قادتها سلطة جودة البيئة منذ عام 2024 لاستيفاء متطلبات الاعتماد، ما مكن صندوق تطوير وإقراض البلديات من تحقيق هذا الإنجاز خلال فترة قياسية، عكست جاهزية المؤسسات الوطنية وقدرتها على الامتثال لمعايير الصناديق الدولية بمستوى عالٍ من الكفاءة وشفافية.

## لجنة الانتخابات تبحث مع كُتاب ومحليين وإعلاميين تعزيز التوعية والتغطية الإعلامية

وألية الاقتراع وفق القانون الجديد. كما وضعت اللجنة الكُتاب والمحليين في صورة آخر الأرقام والإحصاءات المتعلقة بسجل الناخبين، وعدد الهيئات المحلية التي ستجرى فيها الانتخابات، وأعداد المرشحين في الهيئات المصنفة بلديات ومجالس قروية. وناقش المشاركون آليات التعاون في تعزيز الوعي الانتخابي لدى المواطنين، بما يسهم في رفع مستوى المشاركة، وتوسيع دائرة المعرفة بالإجراءات الناظمة للعملية الانتخابية. وفي لقاءٍ منفصلٍ مع

**رام الله- الحياة الجديدة-** عقدت لجنة الانتخابات المركزية اجتماعين منفصلين، الأول مع عدد من الكُتاب والمحليين، والثاني مع عدد من مقدمي البرامج الإذاعية والتلفزيونية ومحرري عدد من المواقع الإلكترونية، لبحث سبل تعزيز التعاون في مجالي التوعية والتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية. وقدّمت اللجنة، خلال الاجتماعين، عرضاً حول أبرز إنجازاتها والتقدم المحرز في مراحل العملية الانتخابية، إضافة إلى جهودها في مجال التوعية الانتخابية،



## السقا وهارون يبحثان آليات تطوير التدريب ورفع قدرات العاملين في الشرطة

بقدرات منتسبي الشرطة، وتوفير أفضل البرامج التدريبية والتأهيلية لهم، بما يتعكس إيجاباً على مستوى الأداء ويعزز خدمة الوطن والمواطنين، وأكد أيضاً اهتمامه بمتابعة الطلاب المتبعثين إلى كليات الشرطة خارج الوطن خاصة في ظل هذه الظروف، مطمئناً عائلاتهم بأن جميع الطلاب بخير وسلام.

من جانبه، أكد اللواء هارون أهمية استمرار التعاون والتنسيق مع جهاز الشرطة، مؤكداً جاهزية هيئة التدريب العسكري لتقديم كل ما يلزم من دعم في مجالات التدريب والتأهيل، بما يخدم مصلحة المؤسسات. وحضر اللقاء كل من مساعد مدير عام الشرطة لديوان عام الشرطة العميد ليث زيدان، ومدير إدارة التدريب العميد أبو زيد أبو زنيدي، ونائبه العميد سامر فريحات.

**رام الله - الحياة الجديدة-** بحث اللواء علام السقا مدير عام الشرطة، مع مدير هيئة التدريب العسكري اللواء محمود هارون، سبل آليات تطوير التدريب ورفع مستوى كفاءة وقدرات المتدربين، وذلك خلال لقاء في مكتب مدير عام الشرطة، أمس الخميس. وجرى خلال اللقاء مناقشة تعزيز التعاون المشترك بين جهاز الشرطة وهيئة التدريب العسكري، بما يسهم في خلق بيئة تدريبية متقدمة تواكب احتياجات العمل الشرطي، وتدعم تأهيل منتسبي الشرطة، إلى جانب إعداد الطلبة الجدد المنتسبين للمؤسسة الأمنية، خاصة في جهاز الشرطة، وكذلك الطلبة المتبعثين إلى كليات الشرطة خارج الوطن. وأكد اللواء السقا حرصه على الارتقاء

## «سلطة النقد» و«التنسيقي للقطاع الخاص» يناقشان خطة تطبيق خفض استخدام النقد

مؤكداً أن سلطة النقد ستواصل جهودها في التوعية والتثقيف المالي، وتقديم الحوافز اللازمة، إلى جانب تطوير الأنظمة الرقابية لضمان تطبيق القانون بكفاءة وعدالة. من جانبه، أوضح نصار أن التوجه نحو الحد من استخدام النقد يساهم في ضبط الاقتصاد غير المنظم ويعزز الامتثال، مؤكداً أهمية مراعاة خصوصية القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال مرحلة التطبيق وضمان الانتقال السلس والتدريجي في تطبيق القانون. وأشار نصار إلى أن نجاح تطبيق القانون يتطلب تكاملاً بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. وتتضمن خطة تطبيق قانون خفض استخدام النقد مراحل تشمل التطبيق التدريجي وإعداد التعليمات التنفيذية وتجهيز الأنظمة، وتهيئة البنية التحتية وتعزيز الشمول المالي وصولاً إلى التطبيق الفعال للسقف النقدي المحدد في القانون، وتفعيل الرقابة الشاملة، كما تتضمن الخطة إطلاق حملات توعية شاملة للمواطنين والتجار والشركات حول فوائد التحول الرقمي وطرق الاستخدام إلى جانب تقديم حوافز لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وضمان آليات فعّالة للرقابة والتفتيش لضمان التطبيق الفعال والمستدام للقانون.

والتي تستند إلى التطبيق التدريجي للقانون، الأمر الذي يؤسس للانتقال نحو اقتصاد منخفض النقد، ويرفع مستوى الشمول المالي، ويزيد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني، إلى جانب الحد من المخاطر المالية. من جانبه، أكد شنار، أن سلطة النقد تتبع نهجا تدريجياً مدروساً لتطبيق أحكام القانون يضمن الانتقال السلس نحو الدفع الإلكتروني، معتمدين في ذلك على مستويات الجاهزية في مختلف القطاعات وضمان عدم وجود تأثيرات سلبية على قطاع الأعمال. وشدد المحافظ علي أن تطبيق قانون خفض استخدام النقد يُشكل خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد رقمي حديث يعزز الاستقرار المالي ويحافظ على كفاءة النظام المالي في فلسطين، وأن الظروف الحالية التي يواجهها القطاع المالي والاقتصادي الفلسطيني تتطلب معالجة مالية واقتصادية لتخفيف أثر تراكم النقد الورقي، والحفاظ على العلاقة المصرفية المراسلة مع البنوك الإسرائيلية. وأشار شنار إلى أهمية الشراكة مع القطاع الخاص لضمان الامتثال وتحقيق الأهداف المرجوة، داعياً المواطنين والتجار إلى التفاعل الإيجابي مع التحول الرقمي للاستفادة من مزايا الدفع الإلكتروني،

**رام الله- الحياة الجديدة-** عقدت سلطة النقد والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص، لقاءً لمناقشة خطة تطبيق قانون خفض استخدام النقد. وشارك في اللقاء، الذي عقد في مقر الاتحاد العام للمؤسسات الفلسطينية في رام الله محافظ سلطة النقد يحيى شنار، وأمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية نصار نصار، ورئيس مجلس إدارة بال تريب إبراهيم برهم، ورئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رئيس غرفة تجارة الخليل عبده إدريس، ورئيس غرفة تجارة وصناعة رام الله عبد الغني العطاري، ورئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين أحمد القاضي، ورئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين - القدس كامل مجاهد، وممثلاً عن جمعية البنوك جمال حوراني، ورئيسة مجلس إدارة منتدى سيدات الأعمال شيرين الشلة، ورئيسة مجلس إدارة الشاحنين مها أبو شوشة، ورئيس مجلس إدارة اتحاد شركات أنظمة تكنولوجيا المعلومات «بيتا» تامر برانس، وممثل جمعية الفنادق جمال النمر، وأمين عام اتحاد شركات التأمين كايد ميعاري، وعدد من رجال الأعمال وممثلي مؤسسات القطاع الخاص. وعقد اللقاء بهدف اطلاع ممثلي القطاع الخاص على خطة تطبيق قانون خفض استخدام النقد

## وزارة الزراعة: توقيع اتفاقيات دعم مشاريع لمزارعين مستوفين لتوثيق الأضرار في الخليل وبيت لحم

إجمالية بلغت (862) ألف شيقل، شملت (14) مزارعاً متضرراً من إجراءات الاحتلال في محافظة الخليل بقيمة (768) ألف شيقل، ومزارعين من محافظة بيت لحم بقيمة (94) ألف شيقل. ويستهدف هذا المشروع المزارعين المتضررين من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات سابقة، والموتقة في سجلات وزارة الزراعة، حيث جرى اختيار المستفيدين وفق معايير الاتحاد الأوروبي، بعد استيفائهم كافة الشروط والأوراق الثبوتية والتوثيقية، واستكمال ملفاتهم أصولاً. بدوره، شدد إدريس على أهمية تعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين في ظل الهجمة الاستعمارية المنهجية التي تستهدف الأراضي الزراعية، مؤكداً ضرورة تكاتف الجهود لدعم هذا

**الخليل- الحياة الجديدة-** وقّعت وزارة الزراعة، اتفاقيات دعم وصمود مع عدد من المزارعين في محافظتي الخليل وبيت لحم، وذلك ضمن برنامج المساعدة الزراعية الممول من الاتحاد الأوروبي، وبإستضافة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومشاركة رئيسها عبد إدريس. وأكد وزير الزراعة رزق سليمية خلال التوقيع، أهمية توثيق الأضرار وفق الأليات المعتمدة في وزارة الزراعة، مشدداً على جاهزية الوزارة للقيام بعمليات التوثيق، وأن الحكومة لن تدخر جهداً في توفير التمويل اللازم لدعم المزارع الفلسطيني وتعزيز صموده.

وجرى خلال الفعالية توقيع (16) اتفاقية دعم لمزارعين من محافظتي الخليل وبيت لحم، بقيمة